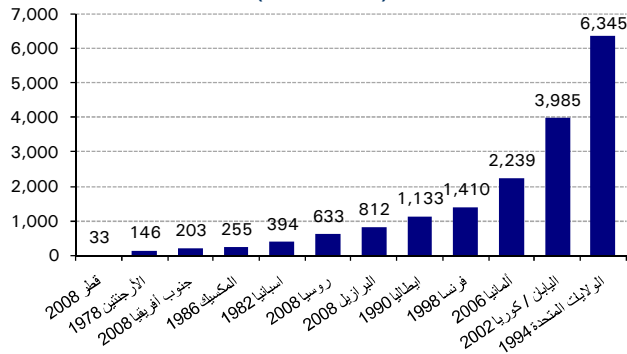


الإفناق الحكومي الكبير على المشاريع التطويرية المدعوم باستضافة كأس العالم سيعزز الاقتصاد القطري

- تعزم قطر إنفاق 100 مليار دولار أميركي، أي حوالي 87% من الناتج المحلي الإجمالي، على مشاريع البنية التحتية أو على مدى سنوات عدة قادمة، وبالتالي تحقيق النمو المستقبلي.
- سيلقى هذا الإفناق دعماً كبيراً نتيجة فوز قطر في استضافة كأس العالم في العام 2022. ومن شأن هذا الحدث أن يسرع من وتيرة تنفيذ المشاريع وفق أطر زمنية محددة وأن يوفر المزيد من المحفزات على تحقيق الرؤية الوطنية لقطر للعام 2030.
- يتوقع أن تستفيد كامل منطقة الخليج من ذلك، خاصة المقاولين الإقليميين والشركات والمؤسسات المالية.

في الثاني من ديسمبر الجاري، منحت الفيفا قطر حق استضافة كأس العالم في العام 2022. ويعتبر هذا الكأس واحداً من أكثر الأحداث الرياضية التي تتنافس دول العالم على استضافتها. فمن ناحية، يجتذب كأس العالم المشجعين من كافة أنحاء العالم، إلى جانب اللاعبين والجسم الإداري والمنظمين والصحافيين، ويتابعه مليارات من حول العالم. ويقدر أن كأس العالم الذي استضافته جنوب أفريقيا في العام 2010 قد استقطب حوالي نصف مليون زائر، أي ما يعادل ثلث التعداد السكاني الحالي في قطر تقريباً. وستكون قطر أيضاً أصغر اقتصاد يستضيف كأس العالم، ما يشير إلى أن هذا الحدث سيكون له تأثير كبير جداً نسبياً.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 1990) (مليار دولار)



المصدر: بيانات الأمم المتحدة

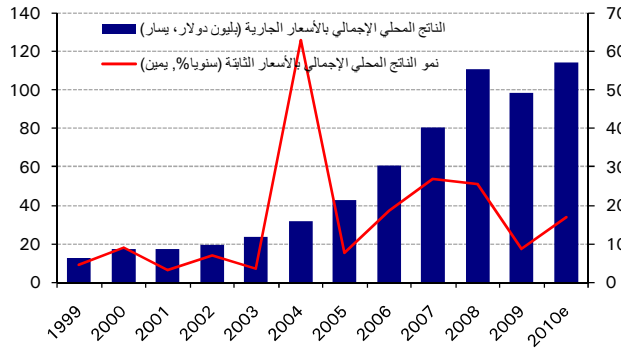
ملاحظة: التواريخ المذكورة تتوافق إما مع موعد استضافة نهائيات كأس العالم أو توفر البيانات المتاحة، أيهما يأتي لاحقاً

قطر تسير في برنامج إنفاق حكومي كبير

قبل إعلان الفيفا، كانت قطر قد وضعت خطة لإنفاق 100 مليار دولار أميركي، أي حوالي 87% من الناتج المحلي الإجمالي - والذي يقدر في العام 2010 بأسعار الجارية 115 مليار دولار - على إنشاء بنية تحتية أو تطوير البنية الحالية على مدى السنوات القليلة المقبلة. ويأتي هذا الإنفاق كجزء من الرؤية الوطنية الطموحة للبلاد في العام 2030 والتي تهدف إلى تحديث الدولة.

وكجزء من الخطة، ستنفق الحكومة أكثر من 40 مليار دولار على المشاريع، فيما ستتكفل هيئات حكومية مثل قطر للبترول بدفع ما تبقى. وتشكل المشاريع الضخمة جزء مما ستتضمنه الخطة، خاصة في قطاعي النقل والإسكان. وتتضمن الخطة شبكة قطارات وقطارات أنفاق بقيمة 25 مليار دولار، كانت أصلاً مدرجة لتتجزع مع حلول العام 2025، رغم أن بعض أجزاء هذا المشروع كان مخططاً لها أن تتجزع قبل ذلك.

الناتج المحلي الإجمالي لقطر



المصدر: البنك المركزي القطري وتقديرات بنك الكويت الوطني

كما أن قطر الآن في مرحلة متقدمة من المرحلة الأولى من مشروع بناء المطار الجديد الذي تبلغ قيمته 10 مليارات دولار، والمسمى مطار الدوحة الدولي الجديد، والذي سيحلّ لاحقاً محلّ المطار الحالي. ومن المفترض أن تفتتح المرحلة الأولى من المشروع في أواخر العام 2011 أو بداية العام 2012، على أن يتم إنجاز المراحل اللاحقة ما بين عامي 2012 و2027. وسيكون لدى المطار الجديد عند اكتماله القدرة على خدمة 24 مليون مسافر سنوياً.

المشاريع الضخمة في قطر خارج قطاع النفط والغاز

تاريخ الانتهاء	نطاق	التكلفة (بليون دولار)	المشروع
2025	ترو الدوحة على طول 300km، سكة حديدية خفيفة، خاصة بالشحن، خطوط سريعة، ومحطات نقل الركاب	25	قطر شبكة السكك الحديدية الوطنية
2015	يستوعب 50 مليون مسافر. المرحلة 1 المتوقع انتهائها في 2011 تمكن استيعاب مع 24 مليون نسمة.	10	مطار الدوحة الدولي الجديد
2027	ميناء مع قدرات استيعاب 6 ملايين من الوحدات المعادلة ل20 قداما	7	ميناء الدوحة الجديد
2017	موزعة على 750.000 م ² ، 226 وحدة سكنية ل 28.000 مقيم، حدائق، مدارس، وفنادق تؤمن حوالي 700 غرفة	5.5	دوحة لاند -- مشيرب
2015	جسر يربط بين قطر والبحرين	4	جسر قطر والبحرين
2014	معبر على طول 12 كم، وأعمال مرافقة	1	الدوحة عبور خليج

المصدر: قاعدة بيانات "ميد"

ومن المشاريع البارزة الأخرى، مرفأ بحري بكلفة 7 مليارات دولار ومعبر بقيمة مليار دولار يربط المطار بمشاريع في الجزء الشمالي من الدوحة، كما سينفق مبلغ 20 مليار دولار إضافي لبناء الطرقات وتوسيعها. وإضافة لذلك، توجد حالياً عدة مشاريع

للإسكان قيد الإنشاء وهناك خطط لبدء المزيد منها لتأمين السكن لسكان قطر الذين يتزايدون بشكل هائل، إذ ازدادوا بنسبة 128% منذ العام 2004 (يبلغ تعداد السكان في قطر حاليا 1.7 مليوناً).

كيف يمكن لكأس العالم أن يساعد قطر؟

من شأن استضافة كأس العالم قبل كل شيء أن تسرع من وتيرة تنفيذ المشاريع ووضع إطار زمني ثابت لها. وكخطوة أولى، أعلن المسؤولون في قطر إطلاق عدد كبير من المشاريع يبلغ 200 مشروع في مناطق مختلفة مع بدء الربع الأول من العام 2011. وتعهد المسؤولون أيضا بأن التحضيرات لكأس العالم ستدفع مشاريع القطارات وقطارات الأنفاق قدما وذلك من أجل التمكن من توفير خدمات المواصلات للأعداد المتدفقة من السياح. وإلى جانب ذلك، قد يحظى الجسر الذي يصل بين قطر والبحرين بالضوء الأخضر لبدء العمل به بعد أن شهد تأجيلات عدة منذ الإعلان عنه. وتصل تكلفة هذا المشروع إلى 4 مليارات دولار.

وفي حين كانت المشاريع قد خطط لها بشكل مستقل عن كأس العالم 2022، ستستفيد قطر أيضا من الإنفاق الإضافي على مشاريع سيتم تنفيذها فقط من أجل كأس العالم. وستلحق قطر دعما غير متوقع من جهتين أساسيتين. فمن ناحية، ينص العرض المقدم على وجود 12 استاداً جاهزاً مع حلول العام 2022. وتبلغ تكلفة إنشاء هذه الاستادات 4 مليارات دولار، بما في ذلك ثلاثة قائمة حالياً سيتم توسيعها، و تسعة جديدة سيتم بناؤها حسب أحدث المواصفات بسعة 43,000 لكل منها على الأقل. ومن جهة أخرى، تعزم قطر بناء 90,000 غرفة فندق إضافية. ورغم أن متطلبات الفيذا تفرض على قطر بناء 65,000 غرفة فقط، إلا أن قطر قد تعهدت ببناء 25,000 غرفة إضافية لضمان سد الحاجة من هذه الناحية.

وبالفعل، فإنه يجب عدم الاستهانة بالدعم الذي ستقدمه استضافة كأس العالم للاقتصاد القطري. ويأتي هذا الدعم في الوقت المناسب، إذ أنه يتزامن مع بلوغ قطر إنتاجها المستهدف من الغاز الطبيعي المسال والبالغ 77 مليون طن سنوياً، ووسط الكثير من الأحاديث المتضاربة بشأن قدرة قطر على استدامة نموها السريع بعد أن تكمل مشاريعها المتعلقة بالغاز.

التأثيرات على الاقتصاد القطري

وستستفيد قطر بشكل ملحوظ من الإنفاق المخطط له حالياً، ومن تأثير استضافة كأس العالم. وأول ما سينتج عن هذه الاستضافة هو استمرار النمو الاقتصادي في وقت كان فيه النمو السريع الذي أحدثه بناء القدرات الهائلة في قطاع الهيدروكربون في السنوات الأخيرة على وشك أن ينتهي. وسيساعد هذا البرنامج العريض للإنفاق على تنويع الاقتصاد بعيداً عن مجال الهيدروكربون، كما سيتمكن القطاع الخاص من لعب دور أكبر، مقلصاً بذلك إسهام الحكومة في الاقتصاد. وسيساعد الاستثمار في البنية التحتية أيضاً على التخلص من بعض أوجه القصور التي تراكمت في مجالات عدة، وذلك لأن التوسع في البنية التحتية لم يتمكن من اللحاق بركب النمو السريع للاقتصاد أو للسكان. وستعيد الاستثمارات الجديدة التوازن للاقتصاد وتساعد على تهيئة البنية لمزيد من النمو في المستقبل. ويبيّن ذلك أيضاً بالخير بالنسبة لخطط قطر بتعزيز السياحة لتصبح قطبا جاذبا في المنطقة.

وسيحده الإنفاق أيضاً ترددات هائلة في القطاع المالي في البلاد، إذ قد يكون القطاع المصرفي والاستثماري أحد المستفيدين الرئيسيين منه. فقد كانت المشاريع المدعومة حكومياً فعالة جداً في العام 2010 في مساعدة القطاع المصرفي على استعادة انتعاشه بسرعة عقب الأزمة المالية العالمية. وستمكن المخططات المستقبلية المصارف على إيجاد إيرادات مستدامة عن طريق إتاحة نمو في بيان الميزانية وزيادة التعاملات التي تخضع لرسوم. وقد ينتج عن هذا المخطط أيضاً أسواق مالية أعمق مع لجوء العديد من الشركات لطرح أسهمها للاكتتاب العام من أجل تأمين التمويل اللازم. وسيساعد هذا الأمر على تحسين درجة تنافسية قطر ومحاولة تصحيح واحداً من المراكز المالية في المنطقة.

التأثيرات على المنطقة

إلى أن فوائد استضافة كأس العالم في قطر ستطال المنطقة كلها، خاصة بالنسبة للعديد من المقاولين في المنطقة الذين جمّعوا مخزوناتهم وعملياتهم فيها قبل التباطؤ الذي نتج عن الأزمة المالية العالمية.

وقد تدفع مشاريع التطوير العاملين في المنطقة على الاندماج. وبالفعل فقد تم الإعلان عن أول عملية دمج عابرة للحدود بين شركة الخليج للمخازن وشركة "أجيليتي" والتي قد تشكل بادرة لعمليات مستقبلية مماثلة. وستلقى التجارة داخل المنطقة دعماً أيضاً، إذ سيتم استيراد كميات كبيرة من المواد الأولية المطلوبة لبناء العديد من المشاريع من الدول المجاورة.

وستستفيد أيضاً مؤسسات مالية كبيرة في المنطقة عن طريق المشاركة في تمويل هذا الكمّ الضخم من المشاريع وتوفير الخدمات المالية له، خاصة مع دخول شركات المنطقة أكثر فأكثر في تنفيذ المشاريع المختلفة وسعيها لتوفير التمويل المحلي والإقليمي.

بعض التحديات

هناك دائماً تحديات يجب أخذها بعين الاعتبار لدى تقييم مشاريع طموحة كهذه. فبداية، ينطوي الإنفاق المخطط له على خطر وضع ضغط قوي على مالية الحكومة في المديين القصير والمتوسط. وقد أصدرت الحكومة عدة سندات في السنوات القليلة الماضية وزادت من اقتراضها من المصارف المحلية. إضافة لذلك، وكما هو الحال غالباً، فإن الإنفاق الفعلي يميل نحو تخطي بنود التكلفة الواردة في الميزانية، مما قد يرفع التكلفة النهائية عبر السنين. ومع ذلك، فإن احتياطات الأصول الأجنبية الكبيرة لدولة قطر والإيرادات الضخمة من قطاع الهيدروكربون ستسدّد ما ينتج عن أي ارتفاع حاد غير متوقع في تقييم الإنفاق.

إن زيادة النشاط الناتج عن المشاريع المخططة سيضع دون شك ضغطاً تصاعدياً كبيراً على أسعار السلع والخدمات في قطر، وهو عامل هام خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن التضخم في قطر قد تجاوز معدله في دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات التي تلت الفورة النفطية.

وآخر ما يجب الأخذ به هو الأصول المكلفة التي ستبقى بعد اختتام كأس العالم. فالاستادات الاثني عشر التي ستبنى لهذا الحدث تتخطى احتياجات دولة بحجم قطر، رغم أن السلطات تنوي معالجة هذا الأمر عن طريق تفكيك بعض الاستادات وإهدائها إلى دول أخرى ما أن ينتهي الحدث. وتواجه قطر أيضاً محاذير الإفراط في بعض القطاعات، خاصة في عدد غرف الفنادق. ومع ذلك، كما ذكرنا سابقاً، فإن صلب الإنفاق سيجد طريقه إلى مشاريع تحتاجها البلاد وإلى بناء البنية التحتية الصحيحة لقطر بغض النظر عن متطلبات كأس العالم، كما ستتكفل عوائد استضافة الحدث (سياحة، حقوق البث التلفزيوني، إلخ...) بتغطية قسم كبير من التكلفة الإضافية.

الخلاصة

لكن في النهاية، ستكون الفوائد أكبر بكثير من أية تحديات قد تنشأ. وستحتاج قطر إلى معالجة أمور هيكلية بعد النمو الهائل الذي حققته في السنوات الأخيرة، كما ستحتاج لتمهيد الطريق للنمو المستقبلي. ومن شأن استضافة كأس العالم أن تسرع من تنفيذ المشاريع المرصودة وأن تحدد الأطر الزمنية لها، وكما من شأنها زيادة الإنفاق العام واستقطاب الخبرات الجديدة، وأن توفر المزيد من الدوافع والحوافز لتحقيق الرؤية الوطنية لقطر 2030.